

مؤشرات البورصة تشهد تراجع السعري بنسبة 0.33 %



تباين مؤشرات البورصة

انتهت المؤشرات الكويتية جلسة، أمس الأربعاء، على أداء، حيث سجل السعري تراجعاً نسبته 0.33% عند مستوى 5774.86 نقطة خاسراً حوالي 19.4 نقطة. واستقر أسس المؤشر الوزني للبورصة عند مستوى 388.37 نقطة، فيما ارتفع كويت 15 عند الإقبال بشكل طفيف وبنسبة بلغت 0.01% عند مستوى 923.27 نقطة رابحاً 0.1 نقطة. وبالنسبة لحركة تداولات أمس، فقد ارتفعت قيمة التداولات إلى 15.96 مليون دينار تقريباً (52.62 مليون دولار)، مقابل نحو 13.79 مليون دينار (45.48 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بنمو قدر نسبته بحوالي 15.7%.

أما أحجام التداول، فتراجعت أسس لتصل لحوالي 149.51 مليون سهم، مقابل نحو 198.2 مليون سهم تقريباً بالجلسة الماضية، بانخفاض بلغت نسبته 24.6% تقريباً.

وبلغ عدد صفقات أسس 3705 صفقات، مقابل 4500 صفقة في الجلسة الماضية.

وفيما يخص الأداء القطاعي، أسس، تصدر قطاع «النفط والغاز» الارتفاعات بنمو نسبته 1.03%، فيما احتل قطاع «الصناعة» صدارة القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 0.95%.

واحتل سهم «قرين قابضة» صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أسس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 15.38%، فيما احتل سهم «هيومن سوفت» صدارة التراجعات بانخفاض نسبته 8.33%.

وبالنسبة للتداولات الأسهم أسس، فقد تصدر سهم «بنك الإنماء» نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 8.66 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 103 صفقة حققت نحو 409.71 ألف دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.08%.

وجاء سهم «إجيليتي» على رأس نشاط القيم – لليوم الثاني على التوالي – بسببولة تقدر أسس بحوالي 2.72 مليون دينار، بعد تنفيذ 140 صفقة على عدد 5.31 مليون سهم تقريباً، مع تراجع للسهم بنسبة 2% تقريباً.

دعا لعقد اجتماعي جديد قوامه المحاسبة والمساواة في الفرص والدعم للفئات المستحقة

ديفارجان: الضعف المؤسسي والبطالة والهدر أهم أسباب تراجع معظم الاقتصادات العربية



جلست من الندوة

قامت الجمعية الاقتصادية الكويتية ندوة عامة بعنوان «أهمية إصلاح القطاع العام للإنماء الاقتصادي»، والتي قدمها الدكتور / شانتا ديفارجان، رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي.

وتأتي هذه الندوة ضمن مبادرة الجمعية الاقتصادية الكويتية «نحو إصلاح القطاع العام في دولة الكويت»، والتي قامت من خلالها بإطلاق سلسلة من الندوات وورش العمل والإصدارات تهدف إلى توفير نقطة انطلاقاً لمخذي القرار في الدولة لتحسين خطوات من شأنها النهوض بالتنمية المؤسسية للقطاع العام والرفع من درجة تنافسيته في المنطقة وتفعيل مبادئ الحوكمة في هذا القطاع.

وناقشت الندوة السبل التي قد تتبعها الدول العربية للانتقال من صيغة العقد الاجتماعي القديم إلى صيغته الجديدة، وأشار د. ديفارجان في الندوة أنه من خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى فشل العقد الاجتماعي القديم، يمكن تحديد ملامح العقد الجديد، وذلك من خلال عمل الدولة على إسباح المجال للقطاع الخاص في خلق الوظائف والاعتماد عليه في توفير الخدمات العامة والحماية

الاجتماعية لتحقيق التنافسية والتنمية المستدامة. إضافة إلى حمل للمواطنين على لعب دور فعال في الاقتصاد الوطني والعملية الإنتاجية.

وتكر د. ديفارجان أنه على الرغم من تعدد الاختلافات بين الدول العربية، إلا أنها ترتبط بعقود اجتماعية متشابهة بين الدولة ومواطنيها، حيث توفر الدولة فرص العمل لمواطنيها في القطاع العام، إضافة إلى

توفير التعليم المجاني، ودعم خدمات الصحة والوقود والغذاء من الحكومة. وربما أدى سخاء الدولة إلى تدني صوت المواطن وقدرته على محاسبة المسؤولين وسوءادتهم في حال لم يتم توفير الخدمات بالمستوى المطلوب. وأكد أن الضعف المؤسسي والبطالة والهدر تشكل أبرز الأسباب لتراجع معظم الاقتصادات العربية.

وأضاف د. ديفارجان: «لنعقد

عدة أرى هذا العقد الاجتماعي إلى خفض نسبة الفقر، ورفع معدلات المساواة الاجتماعية، وتطور مؤشرات التعليم والصحة. إلا أنه في بداية الألفية الثانية، أصبح من الواضح أن هذا العقد الاجتماعي لم يعد ناجعاً، حيث ارتفعت نسبة البطالة، وانخفض الاعتماد على مصادر اقتصادية متنوعة، وتدنّت جودة الخدمات العامة، وأصبح للدعم تأثيراً سلبياً على الاقتصادات الوطنية،

فجاءت الحاجة إلى إيجاد سبل جديدة لتحقيق الإنماء الاقتصادي». ويشغل د. شانتا ديفارجان منصب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. وكان منذ التحاقه للعمل في البنك الدولي عام 1991، خبيراً اقتصادياً رئيسياً ومديراً لبحوث الاقتصاد العام في مجموعة بحوث التنمية، ورئيس الخبراء الاقتصاديين لشبكة التنمية البشرية بمنطقة جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا. كما عمل كمدير لتقرير التنمية في العالم 2004 الذي صدر تحت عنوان جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء. وقبل عام 1991 عمل في كلية جون كينيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد. وقام ديفارجان بتأليف أو المشاركة في تأليف أكثر من 100 مطبوعه، وتشمل بحوثه مجالات الاقتصاد العام والسياسة التجارية والموارد الطبيعية والبيئة، وشماذج التوازن العام للبلدان النامية، ولد ديفارجان في سري لانكا وحصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة برنستون وشهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في ريكلي.

ارتفاع أرباح «الجزيرة» في تسعة أشهر إلى 14.5 مليون دينار

أعلنت مجموعة طيران الجزيرة (JAZEERA)، المدرجة ببورصة الكويت، عن نتائجها المالية للتسعة أشهر الأولى من العام الجاري بزيادة نسبتها 11.7% عن الفترة ذاتها من عام 2014.

وبحسب بيان للشركة، بلغت الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى من 2015 نحو 14.5 مليون دينار، فيما ارتفعت أرباح الربع الثالث من العام بحوالي 2.4%.

وقال رئيس مجلس إدارة المجموعة – سوران بسودي: «بمسرتنا ما تم تحقيقه من نتائج مالية للفصل الثالث، ونؤكد توقعاتنا لتحقيق النمو في الفصل الأخير، ليصبح عام 2015 عام نمو آخر للشركة، وبالنسبة لخطة تخفيض رأسمال الشركة

التي سبق وأعلنّا عنها وبرنامج التوزيعات النقدية للمساهمين، ونقوم حالياً بإنهاء الإجراءات الأخيرة من العملية على أن تتم آخر دفعة من التوزيعات النقدية في أوائل ديسمبر من العام الجاري».

وأضاف: «حصل مجلس إدارة مجموعة طيران الجزيرة الشهر الماضي على موافقة المساهمين على توصية مجلس الإدارة بتخفيض رأسمال الشركة لتكون الخطوة الأخيرة من عملية النخارج الاستراتيجي المتأججة للشركة من قطاع تأجير الطائرات، والتي دمت في شهر يناير من هذا العام».

وأشار إلى أن الشركة تقوم حالياً على المضي قدماً بتخفيض رأسمال الشركة

من 42 مليون دينار إلى 20 مليون دينار من خلال برنامج إعادة شراء 220 مليون سهم من المساهمين بقيمة السعر الاسمي للسهم الواحد والبالغ 100 فلس، ومما يقرب على ذلك، دفع 22 مليون دينار بالدفعة الأولى من التوزيعات النقدية للمساهمين، وعند إضافة توزيعات الأسهم إلى التوزيعات البالغة 10.7 مليون دينار عن الأرباح المتراكمة في 2015 والاحتياطات الأخرى التي ينبغي توزيعها بموجب القانون كجزء من عملية تخفيض رأس المال، فضلاً عن التوزيعات النقدية الاستثنائية التي تم إصدارها في يونيو الماضي والتي بلغت 20 مليون دينار، مشيراً إلى أنه سوف يبلغ مجمل التوزيعات النقدية

للمساهمين 52.7 مليون دك في 2015، وأوضح أن عملية تخفيض رأس المال سوف تقوم بنصفية جميع الديون على عائق الشركة، مما يسوّي إلى شركة خالية من الديون بحلول نهاية العام الجاري، وسكون برنامج إعادة شراء الأسهم الذي ستنفذه المجموعة أول عملية يتم تنفيذها تبعاً للإجراءات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية الجديد (2013/97) في الكويت. وتعمل «طيران الجزيرة» في خدمات النقل الجوي من دون الخدمات الكمالية، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة، أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها، وأعمال أخرى.

الرومي: طرح ستة مشروعات قريباً في الكويت بكلفة 3 مليارات دولار



عادل الرومي

كشف المدير العام لهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص- عادل الرومي، عن وجود ستة مشروعات كبيرة في الكويت إجمالي قيمتها ثلاثة مليارات دولار، سيجري طرحها للمزايدة قريباً.

وقال «الرومي» على هامش مشاركته في مؤتمر «التوعية الاستثمارية بالكويت 2015»، والذي أختتم أعماله الليلة الماضية، إن المشروعات تشمل محطتي إنتاج الكهرباء ومحطة تدوير النفايات الصلبة التي ستكون أكبر منشأة في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف أن من بين تلك المشروعات محطة تدوير النفايات السائلة في منطقة «أم الرمال» والتي ستبلغ تكلفة بنائها 350 مليون دولار، مؤكداً أنه سيجري أيضاً طرح مشروعات ببناء 16 مدرسة لوزارة التعليم مع السماح للمستثمرين بإدارتها لمدة 25 عاماً.

وأشار إلى وجود مشروع بناء مجمعين للأسواق أحدهما

في منطقة «الغضائاس»، فمبما أن كل المشروعات المطروحة سيتم تمويلها بالكامل من جانب المستثمرين ولن يكون للدولة أية مساهمة مادية فيها.

وأوضح «الرومي» أن الحكومة ستحتول دورها الأساسي كمرافق ولكن المشغل سيكون كله من القطاع الخاص 100%، في حين سيستفيد المستثمر الكويتي بشكل كبير لكون كل شركة تؤسس سيكون للمواطن الكويتي مساهمة بنسبة 50% من رأسمالها.

«مشاريع» الكويتية تقلص حصتها بـ «الخليج المتحد» إلى 84 %

إلى 216 ألف دولار (81.5 ألف دينار بحريني)، مقارنة مع 16.22 مليون دولار (6.12 مليون دينار بحريني) بالتحالف الأول من العام الماضي. وكشفت بيانات البنك للربع الثاني تراجع صافي الأرباح إلى 47 ألف دولار، مقابل 4.64 مليون دولار بالربع الثاني من 2014، بنسبة تراجع بلغت 99%.

يقوم بنك الخليج المتحد، بتوفير خدمات مصرفية استثمارية عن طريق فرعه الرئيسي وشركائه التابعة، بالإضافة إلى خدمات الوساطة المالية، كما يقدم البنك تسهيلات مصرفية تجارية محدودة.

ويبلغ رأسمال «البنك» حوالي 208.64 مليون دولار أمريكي، موزعاً على 834.56 مليون سهم، بقيمة اسمية 0.25 دولار.

قالت بورصة البحرين، إنه تم يوم الاثنين الموافق 2015/11/02 إتمام صفقة بيع لمساهم رئيسي (شركة مشاريع الكويت القابضة) على أسهم بنك الخليج المتحد ش.م.ب (UGB)، بمقدار إجمالي 12,457,235 سهم، بقيمة إجمالية مقدارها 4,858,321 دينار بحريني.

وأضافت «البورصة» أن ملكية الشركة في أسهم بنك الخليج المتحد بعد تنفيذ الصفقة، قد تراجعت إلى 700.86 مليون سهم، تمثل 83.98% من رأسمال البنك.

ويجتمع مجلس إدارة بنك الخليج المتحد، يوم الخميس الموافق 2015/11/12، لمناقشة وإقرار البيانات المالية للفترة المنتهية في 2015/9/30. كانت البيانات المالية للتحالف الأول من 2015 قد أظهرت تراجع صافي الأرباح بنسبة 99%

«سيمنز» تستأجر عقاراً من «الصلبوخ»

17.83 مليون درهم (1.46 مليون دينار). تقوم «الصلبوخ» بأعمال المقاولات والاستيراد والتصدير وتجارة واستخراج الصخور والرمال والمواد السائبة المتعلقة بها والقيام بأعمال إنشاء وصناعة المصاجر، بالإضافة لأعمال أخرى. يبلغ رأسمالها 10.49 مليون سهم، موزعاً على 104.94 مليون دينار، بقيمة اسمية 100 فلس كويتي.

قالت شركة الصلبوخ التجارية «SALBOOKH»، المدرجة بالسوق الكويتي، إن شركة الصلبوخ الأولى للتجارة العامة – المطوكة بالكامل للشركة – قامت بتأجير المباني الملوك لها في منطقة المعارض (مخازن) لشركة سيمنز للخدمات الكهربائية والألكترونية.

وقالت «الصلبوخ» في بيان نشر لها على موقع البورصة،



مجموعة طيران الجزيرة